قضايا النفط العراقي في مجلس العموم بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٥١

نوره حميد رشاد حسين الجوراني **صادق جعفر عودة الصائغ**

nh1026893@uomustansiriyah.edu.iq dr.sadiqalsaegh@uomustansiriyah.edu.iq

الجامعة المستنصرية – كلية التربية

الملخص :

مع نهاية الحرب العالمية الثانية كان هنالك اهتماماً واضحاً من الدول العظمى تجاه مادة النفط لأسباب كثيرة كان من اهمها الحاجة الماسة لتلك الدول إلى هذه المادة الاولية الذي يعد المحرك الاساسي للاقتصاد العالمي سيما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥، ومن غير المنطقي اكاديميا اهمال هذا الاهتمام الدولي بالنفط نظراً لما يترتب على ذلك من تطورات سياسية واقتصادية وحتى اجتماعية، بل يأخذ الامر بعداً اخراً ترتكز على اساسه نوع العلاقات السياسية بين الدول الكبرى والدول المنتجة للنفط حسب ما ينسجم مع توجهات الاولى خدمة لمصالحها الاستراتيجية، وتأسيساً على ذلك تنوعت العلاقات الثنائية مع الدولة المنتجة للنفط من العلاقة الجيدة إلى الفتور ثم القطيعة والعدوان في بعض الحالات، ولعل ذلك ما حصل بتلك الاوجه المختلفة ما بين الحكومة البريطانية المتمثلة بالدول العظمى، وما بين العراق الدولة المنتجة للنفط، ولقت قضايا النفط العراقي بارتباطها بالقضية الفلسطينية تركيزاً واضحاً وصريح من قبل أعضاء مجلس العموم البريطاني سيما بعد إصرار العراق في اغلاق خط انابيب نفط حيفا وكان ذلك انعكاساً واضحاً وصريحاً في أروقة جلسات المجلس بطرح الأسئلة وإيجاد الحلول كون ان تلك القضية شكلت جزءاً أساسيا لبريطانيا بعد اعتمادها على النفط العراقي وربطه بعجلة اقتصادها دون مراعاة حقوق ومصالح العراق النفطية.

الكلمات المفتاحية : قضايا النفط العراقي ، مجلس العموم البريطاني ، خط حيفا ،الحرب العالمية الثانية

Iraqi oil issues in the House of Commons after World War II until 1951

Noura Hameed Rashad Hussein Al-Jourani **Sadiq Jaafar Awda Al-Saigh**

Al-Mustansiriya University – College of Education

Abstract:

With the end of World War II, there was a clear interest from the great powers in oil for many reasons, the most important of which was their dire need for this raw material, which is the primary engine of the global economy, especially after the end of World War II in 1945. It is academically illogical to ignore this international interest in oil, given the resulting political, economic, and even social developments. Moreover, the matter takes on another dimension, one that shapes the nature of political relations between the major powers and oil-producing countries, according to the former's strategic interests. Based on this, bilateral relations with oil-producing countries have varied, ranging from good relations to coolness, then to rupture and, in some cases, aggression. This is perhaps what happened in these various forms between the British government, representing the great powers, and Iraq, an oil-producing country. The issues of Iraqi oil, in connection with the Palestinian question, received clear and explicit focus from members of the British House of Commons, especially after Iraq's insistence on closing the Haifa oil pipeline. This was clearly reflected in the halls of Parliament through the raising of questions and the search for solutions, as this issue constituted an integral part of the Palestinian question. Essential for Britain after its reliance on Iraqi oil and its linking of it to the engine of its economy without regard for Iraq's oil rights and interests.

Keywords: Iraqi oil issues, British House of Commons, Haifa line, World war II

DOI:

المقدمة :

يعد موضوع النفط من المواضيع المهمة التي لقى اهتمام كبير من أعضاء مجلس العموم البريطاني سيما بعد تطورات الصناعة النفطية في العراق بعد الحرب العالمية الثانية من ناحية انتاج النفط وتصديره وزاد هذا الاهتمام بشكل خاصا بعد ارتباط القضية الفلسطينية بقضية النفط العراقي وموقف العراق الرافض لتعامل مع الكيان الصهيوني بأغلاقه خط انابيب النفط الى حيفا ، ومن هنا جاء أهمية اختيار العنوان .

تكون البحث من مقدمة ومحورين وخاتمة تطرق المحور الأول :(**دور مجلس العموم البريطاني تجاه قضايا النفط العراقي بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٤٨)** ،اما المحور الثاني جاء : (**دور مجلس العموم البريطاني في ارتباط القضية الفلسطينية بقضايا النفط العراقي من ١٩٤٨و١٩٥٠)**

ارتكز البحث على عدت مصادر جاء بمقدمتها وثائق مجلس العموم البريطاني مصدرا رئيسا والمعنونة House of) Commons) (H.C) ما يميز تلك الوثائق انها كانت عبارة عن جلسات يعقدها اعضاء المجلس لمناقشة قضايا النفط العراقي وطرح الاسئلة ووضع الحلول، التي اغنت البحث وكشفت ما لم تتطرق له الدراسات السابقة لقضايا النفط في مناقشات مجلس العموم البريطاني .

المحور الأول : دور مجلس العموم البريطاني تجاه قضايا النفط العراقي بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٤٨:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ (الجبوري ٢٠١٦، ١٣). خلقت التجربة جملة من العبر والدروس التي لابد من التوقف عندها من قبل اعضاء مجلس العموم البريطاني، وقد ناقش اعضاء المجلس يوم الثالث من نيسان عام ١٩٤٦ ابرز تلك القضايا المتعلقة بالشراكة النفطية مع الدول الصديقة بوصفها محوراً اساسياً في رسم ملامح مرحلة ما بعد الحرب حسب وصف العضو عن حزب العمال مالكوم بولوك Malcolm Bullock وتسأله عن الشراكة النفطية بين بريطانيا – فرنسا في الشرق الاوسط، جاء ذلك بعد تصريح وزير خارجية الحكومة البريطانية ارنست بيفين Ernest Bevin [1] مطلع عام ١٩٤٦ عن رغبة الحكومة في اقامة علاقات اقتصادية جديدة مع الدول المنتصرة في الحرب ومنها فرنسا (H. C. Deb 1946, 217, 8w) (آنشان دون تاريخ، ٣٦١/٢).. يتبين مما تقدم ان الاستعانة البريطانية بالدول الصديقة لها ما هو إلا لحماية المصالح النفطية البريطانية في العراق بعد تراجع مكانة بريطانيا في الحرب العالمية الثانية.

باتت اغلب القضايا النفطية العراقية قيد المراجعة الدراسة بعد الحرب، ففي جلسة يوم الثامن من ايار في العام نفسه تسأل العضو عن حزب المحافظ ادوارد كيلينغ Edward Keeling عن ضرورة مراجعة خط امتداد الانابيب النفطية العراقية في البلدان المجاورة، ومنح امتيازات مالية للدول التي اثبتت صداقتها لبريطانيا في الحرب العالمية، ومنها فلسطين (H. C. Deb 1946, 87-90 w) (جبار ٢٠١٧، ١٥٣). وفي يوم السابع والعشرون من ايار ١٩٤٦ ناقش اعضاء المجلس الموضوع ذاته لكن بمسألة اخرى تتعلق بموقف بريطانيا من تكاليف استمرار العمل في خطوط انابيب النفط العراقية سيما ان بريطانيا قبل الحرب العالمية الثانية ليس كما بعدها من جميع الصعد، وما لذلك من اثار على ميزان المدفوعات البريطاني وما تشكله نسبة ٨٥ % من تكلفة انابيب النفط العراقي (H. C. Deb 1946, 137 w) (Matthews et, al., 1982, 477) (الهاشمي ٢٠٢٥، ٢١٤)، يأتي ذلك مع افول الدور البريطاني في القضايا النفطية وبزوغ الدور الامريكي في المنطقة في الشأن ذاته[2]. وهذا الامر بحد ذاته كفيل في اهتمام أعضاء

---

[1] ولد في عام ١٨٨١ في بريطانيا، من الشخصيات النقابية البارزة في القرن العشرين، كان له دور مؤثر في اعادة تكوين حزب العمال قبل الحرب العالمية الثانية، تسنم منصب وزارة العمل ما بين عام١٩٤٠ و١٩٤٥، كما شغل منصب وزيراً للخارجية في حكومة كليمنت أتلي العمالية بين عام ١٩٤٥ و١٩٥٠، كان له دور فعال في تشكيل منظمة حلف شمال الأطلسي عام ١٩٤٩ ، توفى في عام ١٩٥١ .

(Laybourn No daet, 36)

[2] توصلت وزارة الخزانة لبريطانية عام ١٩٤٥ تمت تصفية ثروة البلاد قبل الحرب وفقاً الى التزام بريطانيا في دعم المجهود الحربي الى الحلفاء كنتيجة مباشرة ما يقارب ربع ثروة البريطانية وان السيطرة الكاملة على الاقتصاد العالمي، استمدت مكانة الدولار قوتها على انها عملة عالمية من حاجة كافة الدول للامتلاك الدولارات من اجل شراء النفط اما بريطانيا، فلم تكن هذه المادة أقل أهمية الا انها فقدت الأخير سيطرتها أمام الأمريكيين، بالسوق الدولية الا انه ظروفها الصعبة مما جعل لبريطانية النفط أكثر أهمية من ذي قبل من اجل بقائها الاقتصادي، حتى على رغم

DOI:

مجلس العموم البريطاني بصورة متزايد بالثروة النفطية العراقية من اجل دعم الاقتصاد البريطاني المتراجع بعد الحرب العالمية الثانية. ولا ادل عن ذلك من تأكيد عدد من اعضاء مجلس العموم البريطاني في جلسة يوم السادس عشر من تموز ١٩٤٦ لمناقشة بقاء قوات بريطانية كافية لحماية المصالح النفطية لها في العراق (H. C. Deb 1946, 180w) . وعلى اثر ذلك ناقش اعضاء المجلس يوم الحادي والثلاثون من تموز قضية اسعار النفط العراقي، سعياً لجعلها تتناسب مع حجم الاضرار والخسائر التي كلفتها الحرب، واعتماداً على الاسس الاقتصادية المتبعة آنذاك في تحديد السعر وضبط آلياته (H. C. Deb 1946, 933-4). لكن شركة نفط العراق بررت ارتفاع سعر النفط العراقي بعد الحرب نتيجة فرض رسوم اضافية، وتكاليف التأمين والشحن والنقل البحري، لكن المجلس الاستشاري البريطاني كرر طلبه إلى جميع الشركات النفطية في العراق والمناطق الاقليمية من اجل خفض اسعار النفط العراقي (Bialrt 1999, 17-18).

ناقش اعضاء مجلس العموم البريطاني جملة من الإشكالات الاخرى المتعلقة بقضايا النفط العراقي بعد الحرب العالمية الثانية، فقد تسأل العضو فيليس برايس في جلسة يوم الاول من أب ١٩٤٦، عما إذ كان تلكؤ تنفيذ الاعمال في الشركات النفطية البريطانية المستثمرة في العراق، وتوقف عمل شركة نفط كركوك حسب المعلومات الواردة إليه قد انعكس على التزامات الشركة في إدارة مواردها النفطية في العراق ؟ لتقدم الحكومة البريطانية توضيحاً بما حصل جاء فيه : " **قام بعض عمال الاجر اليومي التابعين لشركة نفط العراق في مدينة كركوك بأضراب عن العمل يوم الثالث من تموز، وبعد اجتماع ممثلي الشركة مع ممثلي الحكومة العراقية تم التوصل إلى اتفاق بشأن بعض التنازلات التي ستقدم للعمال، وعاد المضربون إلى العمل في يوم السادس عشر من تموز، ولم يؤثر ذلك على انتاج النفط**" (H. C. Deb 1946, 258-9W)، موضحه في الوقت نفسه كمية النفط العراقي المصدر من مدينة كركوك إلى ما يقارب (٢١٥، ٩٥٦، ١) طن في عام ١٩٤٦ (ظاهر ٢٠١٦، ٩٨).

على الرغم من الاحصائيات النفطية التي تقدمها الحكومة البريطانية إلى اعضاء مجلس العموم بالأرقام، بيد ان بعض اعضاء المجلس امثال العضو المحافظ جيفورد فوكس Jevons Fox لم يخف مخاوفه في جلسة يوم الثامن والعشرون من تشرين الثاني ١٩٤٦ من انخفاض الاحتياطي النفطي البريطاني، لكن الحكومة البريطانية اعلنت انها لا تمتلك تقديرات دقيقة لسؤال العضو لكن يمكن لها ان تؤكد انها تستحوذ على الارجح ما بين ٢٠ و ٢٥ بـ % من موارد النفط العالمية ومنها النفط العراقي (H. C. Deb 1946, 359 w) .

وبعيدًا عن ما يتداول في اروقة مجلس العموم في ذلك الوقت، يمكن ملاحظة تبلور الوعي الوطني لدى الشعوب العربية بعد الحرب العالمية الثانية، وادراكهم الى أهمية النفط في السياسة الدولية (مجلة البترول ١٩٦٣، ١٠). وما لذلك من ورقة ضغط يمكن التلاعب فيها من قبل الحركات التحررية العربية والقوى الوطنية التي نضجت افكار نخبها بعد الحرب لتجعل من طرد الشركات النفطية الاجنبية محور اهدافها السياسية (خليل ١٩٨٠، ٣٣٧). حتى ان بعض الاحزاب العراقية امثال حزب الاستقلال والاحرار والحزب الوطني الديمقراطي (الموسوعة العربية العالمية ١٩٩٩، ١٨٨)، جعلت من ازاحة الهيمنة البريطانية على النفط العراقي اهم اهدافها، وقد استشعرت الحكومة البريطانية بهذا الخطر المحدق بمصالحها مما جعلها تلوح بتعديل الامتيازات النفطية من اجل امتصاص التذمر لدى الوطنيين الا انه هذا التلويح لم ينجرف لمدى المطالبة الوطنية (خليل ١٩٨٠، ٣٤٤). وبسبب تداعيات الحرب العالمية الثانية اصبحت اتفاقية عام ١٩٢٨ المعروفة باتفاقية الخط الاحمر ملغاة واعادة التفاوض مع الحكومة العراقية (لواء الاستقلال ١٩٤٨، ٣) (خليل ١٩٨٠، ٣٤٤)، لكن الحكومة الفرنسية اعترضت على ذلك بحجة انها لها حقوق نفطية في العراق حسب اتفاقية عام ١٩٢٨ (Randall 2005, 247) (Cantone 2017, 94) (Bamberg 1994, 335).

من انخفاض سعر هذه المادة النفطية إلا أن الشركات البريطانية قامت بتعوّيض ذلك في توسيع حجم مبيعاتها وكان العراق وايران هما المصدرين الاساسيين في الشرق الأوسط من النفط ثم أضيفت الكويت لذلك الغرض (Casey 2002, 52) (Kirby 2006, 82) (Wolfson et, al., 1996, 12)

DOI:

وفي الخامس من شباط عام ١٩٤٧ ناقش أعضاء مجلس العموم البريطاني قضية الاعتراض الفرنسي في امتيازات النفط العراقي وتسأل العضو عن حزب العمال مايكل فوت Michael Foot [٣]، عن موقف الحكومة البريطانية من اعتراض فرنسا على اتفاقية تنسجم مع التوجهات الامريكية – بريطانية في نفط العراق بما يتلاءم مع مخرجات الحرب العالمية الثانية (H. C. Deb 1946, 360 1W)، يبدو ان قضايا النفط العراقي ازدادت تعقيداً بعد الحرب، هذا الرأي تم عرضه في جلسة يوم التاسع عشر من آذار عام ١٩٤٧ بعد مناقشة اضراب ١٢٠٠ عامل في شركة نفط العراق لزيادة اجورهم (H. C. Deb, 19, March 1947, 83 4w) . فمن الاعتراض الفرنسي إلى الاضراب العمالي إلى الرجوع النسبي في قوة بريطانيا في العراق والشرق الاوسط مروراً بتنامي القوى الوطنية ومساعي الشركات النفطية الامريكية في السيطرة على النفط العراقي ومنافسة بريطانيا (Bassoon 1987, 13) . كل ذلك عقد قضايا النفط العراقي على اعضاء مجلس العموم البريطاني بعد الحرب العالمية الثانية.

لكن البعض من اعضاء مجلس العموم اقترحوا في جلسة يوم العشرون من تشرين الثاني عام ١٩٤٧ على انشاء ترابط جغرافي – استراتيجي بين الموارد النفطية في العراق وايران، بعد انجاز خط انابيب نفط عبادان، وبالتالي توفير مدة زمنية قدرت بأربعة اسابيع في رحلة دائرية لكل ناقلة تدور حول ساحل الجزيرة العربية حتى البحر المتوسط (H. C. Deb, 19, March 1947, 1326-8). معززين هذه الرؤية في جلسة يوم السادس والعشرون من تشرين الثاني في العام نفسه بأن الاسطول البريطاني في البحر المتوسط ما زال يحتفظ بقوته، لكن الحكومة البريطانية استبعدت هذا المقترح لأسباب سياسية (H. C. Deb, 19, March 1947, c., 1975).

وفي اواخر عام ١٩٤٧ بلغت كمية النفط العراقي المستخرج من ابار شركة نفط العراقية المحدودة نحو (٢٥و ٣٦٨) طناً خلال شهر كانون الأول عام ١٩٤٧ (لواء الاستقلال ١٩٤٨، ٢). ولو اردنا ان نقيس كمية النفط المستخرج مطلع عام ١٩٤٨ نلحظ الزيادة الكبيرة والتي وصلت إلى (٥ –٣٣٩و ٣٤٠) طناً (لواء الاستقلال ١٩٤٨، ٢). وعلى هذا الاساس تسأل العضو عن حزب العمال بينج جيفري Bing Jeffrey في جلسة يوم الاول من اذار ١٩٤٨ عن امكانية ان تبادر الحكومة البريطانية في الاتصال بالحكومة الامريكية والاتحاد السوفيتي بهدف التفاوض بطريقة ودية لمعالجة القضايا النفطية في العراق والشرق الاوسط للحفاظ على تدفق النفط العراقي دون معوقات تذكر (H. C. Ded 1948, 20w).

لكن قضايا النفط العراقي كانت متشابكة ومعقدة في كثير من الاحيان لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية، لذلك نلحظ ان جلسات مجلس العموم البريطاني اختلفت من جلسة إلى جلسة من حيث الموضوع. ففي جلسة يوم الثالث من آذار أي بعد يومين من الجلسة السابقة كشف العضو من حزب العمال جون ميلز John Mills امتعاض الحكومة العراقية من المعاهدة البريطانية – العراقية والرغبة في تجديدها حسب مستجدات الاحداث (H. C. Ded 1948, 63w). وقد برر وزير الخارجية البريطاني بيفن الذي كان حاضر الجلسة بما طرحه العضو ان المشكلات العالقة مع العراق قد تمت تسويتها في معاهدة بورتسموث Portsmouth Treaty [٤]. وفي الواقع وعلى رغم من ما ابدى به الجهود البريطانية في تهدئة المشاعر القومية المتبلورة في العراق في ذلك الوقت، الا ان هذه المعاهدة لم تمررها الحكومة العراقية ؛ بسبب رفض الرأي العام لها على اعتبارها تمنع العراق من تبني سياسة خارجية مستقلة ونهب خيراته النفطية (Williamson 2006, 46) .

رفض مصادقة معاهدة بورتسموث من قبل الحكومة العراقية لاقى صداه في اروقة مجلس العموم البريطاني وخصص يوم التاسع من اذار عام ١٩٤٨ لمناقشة هذا الأمر واحتدم النقاش ما بين العضو المحافظ اوليفر كروسثويت Oliver Crosthwaite الذي اقترح تجميد ارصدة العراق في البنوك البريطانية من العوائد النفطية، وبين وزير الخزانة هيو دالتون Hugh Dalton الذي رفض المقترح

---

[٣] ولد في عام ١٩١٣ وهو سياسي بريطاني من حزب العمال، درس في جامعة أكسفورد الاعلام، وأمتهن الصحافة، ثم دخل انتخب عضوا في مجلس العموم ما بين عامي ١٩٤٥ الى ١٩٥٥، واصبح محرراً في صحيفة تريبيون ما بين عامي ١٩٤٨ الى ١٩٥٢ ، توفى في عام ٢٠١٠ . (Jones 2022, 318)

[٤] وقعت في اليوم الخامس عشر من كانون الثاني عام ١٩٤٨ بعد وصول الوفد العراقي للندن في السادس من شهر ذاته بعد المباحثات العديدة مع الحكومة البريطانية انتهت بتوقيع هذه المعاهدة فيما هذه المعاهدة الجديدة لا تختلف عن المعاهدة السابقة ، بل على انها ما حققته هو لصالح بريطانيا أكثر من السابق، سيما من الناحية العسكرية والاقتصادية، وقد أدت لقيام مظاهرات كبيرة في السادس عشر من نفس الشهر فحوى حال دون ذلك (التميمي ٢٠١٧، ٧٩) (السامرائي ٢٠١٥، ١٧٣-١٧٤).

DOI:

بحجة عدم ممارسة الضغط على الحكومة العراقية (Williamson 2006, 46) (H. C. Ded 1948, 1003-4). ولكون ان النفط هو اهم ركائز السياسة البريطانية في العراق بعد الحرب العالمية الثانية، قررت شركة نفط العراق الولوج في مفاوضات رسمية مع الحكومة العراقية بعيداً عن مواد معاهدة بورتسموث المرفوضة من الرأي العام العراقي (خليل ١٩٨٠، ٣٥٠-٣٥١).

في ظل تلك المعطيات السياسية في العراق كان الاعضاء المحافظين في مجلس العموم البريطاني حذرين جداً من فقدان امتيازاتهم النفطية في العراق، وحذر العضو فردريك ارول Frederick Arrol في جلسة يوم السادس من نيسان ١٩٤٨ ان المرحلة القادمة غاية في الخطورة بقضية الرفد النفطي للامة البريطانية في ظل المعطيات الجديدة ما بعد الحرب، تأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية التي اصبحت مستورداً للنفط لأول مرة في تاريخها، معرجاً في حديثه على انتقاد سياسة بريطانية النفطية في العراق التي اتفقت اموال طائلة في سبيل تحسين انابيب النفط الناقلة للنفط العراقي في ظل اجواء سياسية واجتماعية معقدة للغاية في ذلك البلد على حد وصفه (H. C. Ded 1948, 128-36) (العبودي ٢٠١٩، ٢٧١) .

المحور الثاني : دور مجلس العموم البريطاني في ارتباط القضية الفلسطينية بقضايا النفط العراقي من ١٩٤٨و١٩٥٠:

وبنظرة تحليلية واقعية كان العضو ارول على صواب في جزء من محاذيره فلم يمض وقت طويل حتى اندلعت الحرب العربية مع الكيان الصهيوني في ايار ١٩٤٨ [٥]. ليتوقف النفط العراقي باتجاه حيفا (Jones and Petersen 2013, 69). واعلنت مصر اغلاق قناة السويس، مما تسبب ذلك في اضرار جسيمة في الاقتصاد البريطاني المتضرر بعد الحرب العالمية الثانية (Schwadran 1977, 36) (Hahn 2004, 123-124) (The US 1948, 38) (International 1949, 3) (Ramazani 1979, 12) (Cohen and Kolinsky 1998, 74). وعلى اثر ذلك طالب البعض من اعضاء مجلس العموم البريطاني بتوفير الحكومة البريطانية الحماية اللازمة للحقول النفطية في العراق والعمل على استمرار تدفق النفط العراقي (H. C. Ded 1948, 1797-8). في حين اقترح البعض التوقف من انفاق الاموال في بناء المصافي للنفط العراقي في حيفا، فضلا عن توسيع شبكة الانابيب النفطية من وإلى الحقول النفطية في العراق، كون ان المنطقة ملتهبة بالصراعات السياسية بعد احتدام الصراع ما بين الكيان الصهيوني والمناطق الاقليمية الاخرى (B. Jones 2022, 69-70) (H. C. Ded 1948, 41w) (H. C. Ded 1948, 855) (خليل ١٩٨٠، ٣٥٣-٣٥٤). وكأجراء وقائي وحسب اقتراح البعض من اعضاء مجلس العموم، ارسلت الحكومة البريطانية تعزيزات عسكرية إلى الحقول النفطية في العراق وخطوط الانابيب وحتى المصافي في حيفا لحماية مصالحها النفطية في المنطقة (H. C. Ded 1948, 1235-6) (H. C. Ded 1948, 1940-2). تزامن ذلك مع صدور ابحاث اقتصادية منتصف عام ١٩٤٨ تشير إلى ان العراق وايران والمملكة العربية السعودية تشكل نسبة بـ٥٠% من اجمالي احتياط النفط العالمي مما جعل هذه المنطقة من اهم المراكز الاستراتيجية في العالم (H. C. Ded 1948, 1969-2084) .

هذا الثقل الاقتصادي لا يمكن له تجنب الاضرار المترتبة على تكرار الازمات والحروب العاصفة بالمنطقة في ذلك الوقت، وكان العراق اول المتضررين بعد اشهر قليلة من اغلاق انابيب النفط العراقي لتعلن الحكومة عن عجز الميزانية، مما استدعى ان تقدم طلباً للحكومة البريطانية يتضمن الحصول على قرض بقيمة مليون جنيه استرليني، لتلوح الحكومة البريطانية برفض الطلب كون ان الاخيرة تواجه صعوبات مالية، فضلا عن موقف الحكومة العراقية من عدم تمرير معاهدة بورتسموث، هذا الرفض ايدته شركة نفط العراق بذريعة مواقف الحكومة العراقية منها سيما قرار اغلاق انابيب النفط العراقي المتجهة إلى حيفا، لكنها وعدت الحكومة باحتمالية توفير المبلغ المطلوب ما بين عامي ١٩٤٩ و١٩٥٠ مشترطة في ذلك شراء معدات خط السكك الحديدية من بريطانيا المزمع تنفيذه مطلع خمسينيات القرن العشرين (Cohen and Kolinsky 1998, 74-75).

لم تنتهي تداعيات الحرب العالمية الثانية على قضايا النفط العراقي عند حد القروض المالية، إذ اثار اعضاء مجلس العموم في جلسة يوم الثالث والعشرون من ايلول ١٩٤٨ الاستراتيجية المتبعة مع النفط العراقي في ظل الاتفاق البريطاني – الامريكي المعروفة بـ خطة مارشال Marshall Plan (H. C. Ded 1948, 135-6W) لكون غاية هذه الخطة تكوين جدار من الثروة الرأسمالية

[٥] اندلعت الحرب بعد اليوم الخامس عشر من أيار عام ١٩٤٨ما بين اليهود وعرب فلسطين، بدعم من جيش التحرير العربي، وقد أرسل العراق وسوريا ومصر وإمارة شرق الأردن قوات لفلسطين، من اجل مقاتلة الكيان الصهيوني (خير الدين ٢٠١٥، ٤٣٧).

DOI:

يعمل باستطاعته على تحجيم توسع الإمبراطورية السوفيتية وكانت المادة النفطية المهمة أساس انشاء هذا الستار ما بين عامي ١٩٤٨ -١٩٥٢ (Auzanneau 2018, 192-193). وهذا لا ينسجم مع موقف العراق الحازم من عدم موافقته في ضخ النفط العراقي باتجاه خط حيفا للأسباب المذكورة في اعلاه، على الرغم من تقديم شركة نفط العراق الطلب الثالث على التوالي إلى الحكومة العراقية تطلب فيه بالسماح لها بضخ النفط العراقي باتجاه حيفا، زاد الامر تعقيداً عند الحكومة العراقية ما بين حاجتها للقروض المالية من جهة وضغط شركة نفط العراق على سياستها الخارجية من جهة ثانية، ولكي تمارس الشركة ضغط اكبر صرحت ان خطة مارشال الدولية قد يتوقف نجاحها في منطقة الشرق الاوسط على خط انابيب النفط الناقل من كركوك إلى حيفا موضحه في ادعائها هذا النقاط الفنية والسياسية، لترد الحكومة العراقية ان قرارها مرهون بموقف وزارة الاقتصاد التي اخذت على عاتقها دراسة طلب شركة نفط العراق (The US 1948, 3).

اتضح من خلال تساؤلات العضو في مجلس العموم البريطاني عن حزب العمال موريس ايدلمان Maurice Edelman[٦]. في جلسة يوم الخامس والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٤٨، ان ارتفاع انتاج النفط في الشرق الأوسط عبر الأشهر الثمانية الأولى من ذلك العام الى ما يقارب ٢٠ % بتكلفة تصل إلى النصف من النفط المنتج في البحر الكاريبي (H. C. Ded 1948, 1390-1). وعلى اثر ذلك يمكن ان نفسر اهمية النفط العراقي بالنسبة للنخب السياسية البريطانية إذ وصل انتاج النفط في المدة التي اشار إليها العضو إلى ١٩٥,٠٠٠ طن فيما بلغ الانتاج (U.S, 1948, 3). وبأسعار زهيدة مما يدلل على كمية النفط المنتج من الاراضي العراقية على الرغم من قرار الحكومة العراقية بإيقاف ضخ النفط باتجاه الاراضي الفلسطينية. وهذا الأمر تحديداً بات من اهم القضايا للنفط العراقي اواخر عام ١٩٤٨ سيما بعد مطالبة عدد كبير من اعضاء مجلس الامة العراقي بتحذير الحكومة العراقية في التراجع بقرارها القاضي بعدم ضخ النفط إلى حيفا (خليل ١٩٨٠، ٣٥٤).

يبدو ان بعض النخب السياسية العراقية المؤيدة للسياسة البريطانية، ارادوا من تفريغ قرار منع نقل النفط العراقي من الاراضي العراقية باتجاه الاراضي الفلسطينية من محتواه من خلال المطالب التي قدمها نوري السعيد اثناء مفاوضاته مع ممثلي شركة نفط العراق. تأتي في مقدمتها زيادة حصة العراق من النفط المستخرج إلى ٦ شلنات ذهب شريطة ان لا يكون النفط المستخرج اقل من خمسة وعشرون مليون طن في كل عام، بالمقابل ارتأت شركة نفط العراق ان لا ترد عن المطالب العراقية وتنتظر ما ستنجم عليه المفاوضات بين شركة النفط الانكليزية – الايرانية في ايران بعد مطالبة الحكومة الايرانية في تطبيق مبدأ مناصفة الارباح Profit sharing، لكن شركة نفط العراق لوحت ان المطالب العراقية مستبعدة ما عدا ارتفاع حصتها الى ٦ شلنات هو قيد الدراسة شريطة فتح خط كركوك – حيفا، وكون ان هذه المفاوضات كانت في اغلبها سرية، بيد ان بعض الصحف الحزبية سربت بعض المعلومات الى الرأي العام العراقي، مدعيه بالالتزام الاخلاقي من الحكومة العراقية تجاه القضايا العربية، فضلا عن التمسك بحقوق العراقيين من ثروتهم النفطية وعدم استغلال الشركات الاجنبية، في تصدير الثروة الوطنية العراقية إلى الكيان الصهيوني والمساهمة في تنمية هذا الكيان على حساب الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى، وخلق منه دولة صناعية كبيرة تتحكم في مصير الشعوب العربية (خليل ١٩٨٠، ٣٥٥-٣٥٦).

يتبادر إلى الاذهان عند البعض ان ما حذرت منه بعض الصحف العراقية هي شعارات حزبية تستهدف بعض النخب السياسية. لكن ما كشفته جلسة اعضاء مجلس العموم يوم الرابع من ايار ١٩٤٩ توضح ان ما ذكرته تلك الصحف امتازت بالمصداقية، سيما بعد مقترح العضو من حزب العمال توماس ريد Thomas Reid بضرورة ان تقوم حكومة الكيان الصهيوني بتكرير النفط العراقي للاستفادة القصوى منه وخدمة المصالح البريطانية في المنطقة (H. C, Deb 1949, 51W) .

وفي جلسة يوم الرابع من تموز في العام نفسه، احتدم النقاش في قضية اغلاق الحكومة العراقية خط حيفا، وانبرى العضو المحافظ والتر فليتشر Walter Fletcher مستغربا من موقف حكومته إزاء قرار الحكومة العراقية بمنع ضخ النفط إلى حيفا، موضحاً ما لهذا القرار من اضرار مالية كبيرة على الحكومة البريطانية والكيان الصهيوني، وقد شاطره الرأي العضو من حزب العمال ويليام واربي

[٦] ولد في عام ١٩١١ بكارديف في ويلز، درس في كامبريدج وعمل كمراسل حربي، أصبح عام ١٩٤٥ عضواً عن حزب العمال عن دائرة بكوفنتري الانتخابية، كتب إحدى عشرة رواية، توفى عام ١٩٧٥.

(Gifford and Zyzukja 2003, 216)

DOI:

William Warby بقوله : " **هل يمكن للممثل حكومة صاحب الجلالة في مجلس العموم ان يوضح المساعي الحقيقية للحكومة البريطانية في اعادة تشغيل خط كركوك – حيفا**"، وبعد نهاية حديثه شارك العضو المحافظ هاري بورك Harry Burke بلغة استفهامية قائلاً : " **هل قرار الحكومة العراقية يندرج ضمن الاعمال العدائية الحربية ضد بريطانيا** ؟ " وفي نفس الوقت ذكر العضو من حزب العمال ريجنيالد باغيت Reginald Paget عن اهمية النفط العراقي ومدى اهمية خط كركوك – حيفا (H. C, Deb 1949, 1780-1). ومن حيث انتهى العضو باغيت استعرضت الحكومة البريطانية من خلال ممثلها في مجلس العموم عن اهمية النفط العراقي المنقول الى حيفا بلغة الارقام موضحه ان الطاقة الانتاجية بلغت تسعين الف برميل يومياً، وهذا يعزز الاقتصاد البريطاني نحو خمسين مليون دولار سنويا مع فائدة تصل إلى خمسة ملايين دولار على عائدات الضرائب البريطانية (Hahn 2004, 124). وقد يترتب على ذلك خسارة مالية تتكبدها الشركات البريطانية تصل إلى ما يقارب خمسين مليون دولار سنوياً نتيجة توقف خط كركوك – حيفا (Bialrt 1999, 80).

ولأهمية ذلك ادرج موضوع خط انابيب كركوك – حيفا على جدول اعمال المجلس مرة اخرى وخصص يوم السادس من تموز ١٩٤٩ لمناقشته، بحضور وزير خارجية الحكومة البريطانية بيفن، واستعرضت الجلسة مجموعة من المقترحات كان من اهمها مقترح عضو حزب العمال دانيال ليبسونDaniel Lipson القاضي بالتشاور مع حكومة الكيان الصهيوني لتفادي حجم الخسائر المالية إزاء توقف النفط العراقي (H. C, Deb 1949, 2125-6). وبعد هذه المناقشات المستفيضة من اعضاء مجلس العموم البريطاني، كرست الحكومة البريطانية جهودها لمعالجة قضية توقف النفط العراقي، وقدمت مبادرة بريطانية تقضي في اعادة فتح انبوب نفط كركوك – حيفا منتصف عام ١٩٤٩ مع تقديم ضمانات للحكومة العراقية تفيد بحرية الميناء في حيفا وعدم استفادة الكيان الصهيوني من النفط المنقول باتجاه الاراضي الفلسطينية، لكن العراق رفض هذه المبادرة لتبقى القضية عالقة مرة اخرى (Hahn 2004, 123).

ولتفادي اتساع الهوة بين الحكومتين البريطانية والعراقية بعد رفض الاخيرة مبادرة الاولى قدمت المجموعة الفرنسية في شركة نفط العراق مقترحاً يقضي بتحويل خط النفط الناقل من كركوك الى حيفا وتغيير مساره نحو لبنان (Bialrt 1999, 79-80). وكان لابد من عرض تلك المقترحات على اعضاء مجلس العموم كسياق عمل قانوني متبع. وبالفعل خصص يوم الحادي عشر من تموز ١٩٤٩ لمناقشة المقترحات المقدمة إلى الحكومة العراقية وبعد مناقشات استمرت لساعات طويلة تسأل العضو من حزب العمال إريك فليتشر Eric Fletcher [٧]. بقوله : " **هل الحكومة البريطانية مستعدة لتقديم ضمانات الى اعضاء مجلس العموم بشأن استعادة ضخ النفط من العراق إلى حيفا نظراً للأهمية البالغة لهذه القضية**"، وفي نهاية الجلسة استغرب العضو من حزب العمال فردريك هاريس Frederick Harris عن اصرار الحكومة العراقية بعدم فتح خط النفط هذا على الرغم من خسارتهم نصف عائداتهم (H. C, Deb 1949, 27-8) (U. S. 1975, 56). وفي اليوم التالي استكمل الاعضاء مناقشاتهم في الشأن ذاته مع تركيزهم على الاضرار المالية من قرار المنع المتزامن مع التداعيات الاقتصادية الكبيرة على الاقتصاد البريطاني بعد نهاية الحرب العالمية الثانية (H. C, Deb 1949, 16W).

ويبدو ان بعض الاعضاء في مجلس العموم من اصول يهودية مارسوا ضغوط مختلفة من اجل صناعة رأي لهم داخل مجلس العموم بشأن ضخ النفط العراقي باتجاه فلسطين. ولا ادل عن ذلك من ما عرضه العضو تافتون بيميش Tufton Beamish (Rubenstein et, al., 2011, 61) في جلسة يوم الخامس من كانون الاول ١٩٤٩ بضرورة مشاركة الولايات المتحدة الامريكية في معالجة قضية النفط العراقي المتجه لفلسطين، موضحاً ان مصلحة الامة البريطانية تتطلب تدفق النفط إلى ساحل البحر المتوسط حسب الاستراتيجية القاضية باستمرار تدفق النفط في هذا المحور حتى منتصف خمسينيات القرن العشرين بنسبة تصل إلى سبعون مليون طن، محملاً رئيس الحكومة البريطانية عن أي خلل يتعلق بوقف امداد النفط من استخراجه ونقله وتكريره (H. C, Deb 1949, 1511-3) (Hulme 2004, 166).

---

[٧] ولد في عام ١٩٠٣ وهو عضو في البرلمان عن حزب العمال عن إزلنجتون إيست، من عام ١٩٤٥الى ١٩٧٠ توفي عام ١٩٩٠ (Cook 2006, 73) .

DOI:

تزامن ذلك كله مع تأسيس مجلس الاعمار العراقي Iraqi Reconstruction Council مطلع عام ١٩٥٠، وقد خصصت الحكومة العراقية نسبة ٧٠ % من عوائد النفط من أجل انفاقها على الخطط الإنمائية التي تسهم برفع مستوى حياة الشعب، فيما خصصت ما تبقى من ٣٠ % إلى ميزانية الدولة (نجم الدين ١٩٧٤، ٨). وفي اول خطوة سعى المجلس إلى اعداد برنامج عام من اجل القيام بمسح عام لجميع موارد البلاد المستغلة منها والغير مستغل وبعدها تسلم هذه المشاريع الى الوزارات المختصة بعد اكمالها من اجل صيانتها ادرتها؛ ويرجع ذلك لتشجيع الجهود والتخطيط، لغرض التنمية الاقتصادية، وزيادة الريع من أربعة الى ستة شلنات الى الطن الواحد في عام ١٩٥٠ مع ارتفاع إنتاج النفط (زيني ٢٠٠٨، ٧٥).

وفي اليوم الرابع من اذار عام ١٩٥٠ وضعت احدى الصحف البريطانية التي عبرت عن رأيها بعنوان عريض حمل فيه "**اراء المصالح النفطية امام الجهات المعنية**" وقد وضعت فيه حلول حسب رأيها الى مشكلة توقف النفط العراقي والتي فسرتها بثلاث خيارات لا رابع لهما: اما بضخ النفط الى حيفا دون حصول على موافقة العراق او ان تستجيب الى طلب العراق والمساهمين الفرنسين على نقل الانبوب لشمال او تعمل في ضغط على الحكومة المصرية لسماح في مرور السفن النفطية لحيفا كأداة لحمل العراق من اجل قبوله بضخ نفط (خليل ١٩٨٠، ٣٧١).

يبدو ان قضية توقف النفط العراقي باتجاه فلسطين اصبحت قضية رأي عام في بريطانيا بعد ان تناولتها الصحف البريطانية عام ١٩٥٠. وعليه ناقش اعضاء مجلس العموم الموضوع ذاته في جلسة يوم الخامس عشر من آذار في العام نفسه، يومها، تسأل العضو وايت عن موقف الحكومة البريطانية من غلق خط انبوب النفط العراقي، سيما بعد عزم الحكومة البريطانية تسليم صفقة الاسلحة للحكومة العراقية؟ ليرد عليه وزير الخارجية بيفن بقوله : " **الاسلحة التي سيزود بها العراق ما هي الا التزام اخلاقي بموجب المعاهدة المبرمة بين الطرفين** " نوه العضو وايت الغرض من سؤاله بدافع الضغط على الحكومة العراقية لإعادة النظر في قرار منع ضخ النفط وتوفير ملايين الدولارات، لكن اغلب اعضاء مجلس العموم لم يتفقوا مع رأي العضو وايت بحجة ان السياسة البريطانية في العراق تسير بمنهج يراعي الوفاق في العلاقات الثنائية مع الحكومة العراقية والالتزام ببنود المعاهدة، متعكزين ان العداء مع الكيان الصهيوني لا يمكن ان يوقف ضخ النفط العراقي إلى الابد سيما ان العراق في امس الحاجة للأموال بعد تأسيس مجلس الاعمار (H. C., Deb 1950, 1074-5). وبعد خمسة ايام من تلك الجلسة ادرجت قضية توقف النفط العراقي في جدول اعمال المجلس وتسأل العضو من الحزب المحافظ هنري دي تشير Henry de Chir ان كان سوف تجري مفاوضات ثنائية بخصوص اغلاق خط انابيب نفط العراق الى حيفا فلا يمكن ان يستمر الوضع بهذا الشكل في ظل تعهدات رسمية بين الطرفين، وقد قدمت الحكومة البريطانية ايضاحاً رسمياً لتسأل العضو جاء فيه : " **لقد قدمت حكومة صاحب الجلالة احتجاجات بهذا الشأن مرارًا وتكرارًا إلى الحكومة العراقية ... وهم يدركون تمامًا رغبة حكومة جلالته في إعادة فتح خط الأنابيب إلى حيفا، لكن الشعور السائد بالعداء للكيان الصهيوني قوي جدًا في العراق... وهي حكومات دول مستقلة وذات سيادة، وتتخذ قراراتها الخاصة في هذه الأمور**" (H. C., Deb 1950, 86-7W).

ويبدو ان موقف الشعب العراقي الحازم من استحواذ الكيان الصهيوني على الاراضي العربية كان من أهم الاسباب لتوقف النفط العراقي باتجاه فلسطين، ولا ينطوي ذلك على موقف الحكومة العراقية في ذلك الوقت حسب اعلان الحكومة البريطانية في مجلس العموم المذكور في اعلاه.

حاول بعض الاعضاء من مجلس العموم التناغم مع وجهة نظر الحكومة البريطانية في معالجة قرار منع ضخ النفط العراقي، لكنهم في الوقت نفسه اقترحوا ممارسة الضغط المالي على الحكومة العراقية وهذا ما اقترحه عضو حزب العمال بارنيت جانر Barnett Gunner[٨]. في جلسة يوم الخامس من نيسان ١٩٥٠ وتلويحه بمسألة القروض العراقية والبالغة ثلاثة ملايين جنيه إسترليني كورقة ضغط بريطانية على الحكومة العراقية، لكن العضو ليج بورك Leg Burke اعترض على المقترح قائلاً : " **لكي لا**

[٨] ولد في عام ١٨٩٢ في ليتوانيا، انتقل لمدينة باري في ويلز درس في كلية جامعة ويلز، وامتهن مهنة المحاماة في مدينة كارديف، وقد شارك في الحرب العالمية الأولى، خدم بمدفعية الحامية الملكية ترشح الى البرلمان عدت مرات كحزب ليبرالي، انضم لاحقا إلى حزب العمال، وشغل منصب عضو البرلمان من دوائر انتخابية متباينة في ليسترشاير من عام ١٩٤٥ الى عام ١٩٧٠، توفى عام ١٩٨٢.
(Black 2021, 181)

DOI:

نبتعد عن الحقيقة اهم العقبات التي تواجه اعادة فتح انبوب النفط هو تقديم ضمانات بعدم استخدام النفط العراقي لأغراض حربية في فلسطين" (H. C., Deb 1950, 1176-7) .

وفي يوم الثامن من ايار ١٩٥٠ قدم العضو من حزب العمال فيليب بيكر Philip Baker[٩]. احصائية بالأرقام عن انتاج انبوب نفط كركوك – حيفا لمدة ثلاث سنوات مستنتجاً ان استمرار غلق الانبوب سيؤدي بخسارة بريطانيا نحو خمسون مليون دولار، فضلا عن التكاليف الاخرى مثل الوقود واجور العمال (H. C., Deb 1950, 20-1)، ويبدو ان الحكومة البريطانية شعرت ان بعض المقترحات في مجلس العموم صائبة سيما التي تتعلق بالتكاليف المالية كمقترح بيكر المذكور في اعلاه ؛ لذلك قررت غلق مصافي حيفا التي يرتكز عملها على النفط العراقي عام ١٩٥٠(B. Jones 2022, 69-70)لكن البعض من اعضاء مجلس العموم اعترضوا على ذلك في جلسة يوم الثالث عشر من حزيران في العام نفسه، بحجة ان ذلك سوف يتسبب بخسارة مضاعفة لبريطانيا بيد ان وزير المالية ستافورد كريبسStafford Cribbs[١٠]. الذي كان حاضر في الجلسة ذاتها وضح موقف الحكومة من قرار غلق مصافي النفط العراقي في حيفا ان استمرارها مع توقف النفط العراقي عنها لا فائدة منها (H. C., Deb 1950, 43)

وفي خطوة وصفت الصراع ما بين الهيمنة البريطانية وشركاتها العاملة في العراق، والسيادة التي ترتكز على الموقف الشعبي الرافض لأي تفاوض على حساب الشعوب العربية الاخرى، اجتمع مدير شركة نفط العراق إدوارد ويتلي Edward Wheatley ورئيس الوزراء في الحكومة العراقية نوري السعيد في مقر الشركة يوم الثاني والعشرون من حزيران ١٩٥٠، وشرح الاول الضغوط الدولية والاقتصادية في زيادة انتاج نفط العراق، فيما وضح الثاني صعوبة اتخاذ قرار فتح انبوب النفط في ظل احتدام الموقف الشعبي من الكيان الصهيوني والدعم البريطاني له، وتأسيساً على ذلك غيرت السياسة البريطانية من سياستها تجاه العراق وتوقفت عن المطالبة في اعادة ضخ النفط إلى حيفا (خليل ١٩٨٠، ٣٧٨-٣٧٩). وتمسك نوري السعيد بموقفه موضحاً ان هنالك فكرة تبلورت في مخيلة معظم الشعب العراقي مفادها ان شركة نفط العراق غايتها الهيمنة على النفط وليس تطوير الحقول النفطية في العراق من خلال ما قامت به بالاهتمام بحقول كركوك واهملت عن قصد تطوير حقول البصرة والموصل، ولتدارك ذلك اجتمع نوري السعيد بمدير شركة نفط العراق عارضاً عليه المساعدة المالية من بوابة القروض لميزانية الحكومة العراقية على امل تلاشي تلك الفكرة لدى الرأي العام العراقي (خليل ١٩٨٠، ٣٧٩). وفي تموز ١٩٥٠ حصل العراق على اثنا عشر مليون وثمان مائة الف دولار بعنوان قرض من البنك الدولي وبتعهدات رسمية من شركة نفط العراق، وبوتيرة متصاعدة ارتفع انتاج النفط العراقي منتصف خمسينيات القرن العشرين (Cohen and Kolinsky 1998, 75).

ولامتصاص الغضب الشعبي وتفادي أي عمل قد يعيق منهجية الحكومة العراقية في سياسة مسك العصا من النصف ان صح التعبير. صرح رئيس الحكومة العراقية في الثامن العشرين من تشرين الثاني ١٩٥٠ ان المعاهدة البريطانية – العراقية لابد ان يعاد النظر بها في ظل المستجدات السياسية على مختلف الصعد سيما البنود المتعلقة في انتاج النفط، ليعقد مجلس العموم جلسة لمناقشة هذا التصريح في يوم السادس من كانون الأول في العام نفسه، ليتضح في نهاية الجلسة، ان هذا التصريح موجه للرأي العام العراقي وهو غاية اعلامية لا اكثر (H. C., Deb 1950, 332-3). وبذلك انتهت مرحلة شائكة من مراحل قضايا النفط العراقي اتسمت ما بين الهيمنة البريطانية والسيادة الشعبية، وقد رجحت كفة الثانية على الاولى في قضية منع تدفق النفط العراقي إلى حيفا في ظل وجود الكيان الصهيوني .

---

[٩] ولد في عام ١٨٨٩ في لندن من اصول كندية، درس في مدرسة بوثام في يورك، واكمل دراسته في كلية فيلادلفيا-هافرفورد، ثم عاد إلى بريطانيا ودرس في كامبريدج، وفي الحرب العالمية الثانية شغل منصب المتحدث الرسمي باسم وزارة الحرب في مجلس العموم، شغل مناصب عدة بعد تسنم السلطة حزب العمال عام ١٩٤٥، كان له موقف بارز من الحد من التسلح (Malone and Wedlund 2002, 421-422).

[١٠] ولد في عام ١٨٨٩ في لندن درس الكيمياء بجامعة أكسفورد، واكمل دراسة الحقوق وامتهن المحاماة عام ١٩١٣، دخل مجلس العموم عام ١٩٣٩ شغل مناصب سياسية عدة اهمها وزيراً للمالية ما بين ١٩٤٧ و ١٩٥٠ ثم استقال من منصبه بسبب المرض، توفى عام ١٩٥٢ (الموسوعة العربية العالمية ١٩٩٩، ٢٤٣).

DOI:

الخاتمة :

- عززت قضايا النفط العراقي مكان العراق الإقليمية والدولية بعد الحرب العالمية الثانية حتى شغلت حيزا كبيرا لدى أعضاء مجلس العموم خلال ما نلاحظه من تسليطهم الضوء على قضايا النفط العراقي بأروقة جلساتها العديدة .
- أصبحت قضايا النفط اكثر تعقيداً من السابق على بريطانية بعد ارتباطها بقضايا إقليمية سيما القضية الفلسطينية بعد اغلاق خط حيفا من قبل العراق بعد توجهات الأخير بعدم التعامل مع الكيان الصهيوني على رغم من خسارة العراق نصف عائداته النفطية مما انعكس اثاره الواضحة على تطور سياسة العراق النفطية بالوقت التي تركت مخلفات الحرب اثارها السلبية على الجانب الاقتصادي لبريطانية .
- اثبتت قضية اغلاق خط حيفا ، على ان النفط العراقي لعب دور أساسي في بريطاني والعالم اجمع ، ولم يقتصر على جانب معين.

DOI:

المصادر

Auzanneau, Matthew. *Oil, Power, and War, Translated by John F. Reynolds.* United States of America, 2018.

Bamberg, james. *The History of the British Petroleum Company The Anglo-Iranian Years, 1928–1954* . Volume 2 , United Kingdom, 1994.

Bassoon, Joseph. *Economic Policy in Iraq 1932-1950.* Great Britain, 1987.

Bialrt, Uri. *Oil and the Arab-Israeli Conflict, 1948-1963.* Great Britain, 1999.

Black, Barrington. *The Jewish Contribution to English Law Through 1858 to Modern Times.* United States of America, 2021.

Cantone, Roberto. *Oil Exploration, Diplomacy.* New York: and Security in the Early Cold War The =Secret Enemy, 2017.

Casey, Terence. *The Social Context of Economic Change in Britain Between Politics and Performance* . New York, 2002.

Cohen, Michael J., and Martin Kolinsky. *Martin, Demise of the British Empire in the Middle East Britain s Responses to Nationalist Movements 1943–1955.* Great Britain, 1998.

Cook, Chris. *The Rout ledge Guide to British Political Archives Sources Since 1945.* United Kingdom, 2006.

Gifford, James, and Maillo Zyzukja. *Gabriele,Culture + State Nationalities* . Canada, 2003.

H. C, Deb. *4, may.* Vol. 464, c., 1949.

H. C. Deb. *19, March.* Vol. 435, cc.,, 1947.

—. *3. Apral.* Vol.421, cc., , 1946.

H. C. Ded. *1, March.* vol.448, c.,, 1948.

H. C., Deb. *15 March.* Vol.472, cc, 1950.

Hahn, Peter L.,. *Stuck in the Middle East US Policy toward the Arab-Israeli Conflict, 1945–1961.* United States America, 2004.

Hulme, Karen. *War Torn Environment: Interpreting the Legal Threshold* . Netherlands, 2004.

International. *International Trade Office, July 16.* 1949.

Jones, Barry. *Dictionary of World Biography.* Ninth Edition, National Comprehensive University Press , 2022.

Jones, Clive, and Tori T. Petersen. *Israel's Clandestine Diplomacies.* United Kingdom, 2013.

Kirby, M. W.,. *The Decline of British Economic Power Since 1870.* London, 2006.

Laybourn, Keith. *Fifty Key Figures* . London: in Twentieth-century British Politics , No daet.

Malone, Bill, and Tori Wedlund. *The 1912 Olympic Games Results of all competitors in all events.* with commentary United States of America , 2002.

Matthews et, al.,, R.C.O. and Feubstein , C. H. *British Economic Growth1856–1973 The Postwar Period in Historical Perspective.* New York, 1982.

Ramazani, R. K. *The Arabian Gulf and the Strait of Hormuz.* Netherlands, 1979.

Randall, Stephen J. *Foreign Oil Policy Since World War I For Profit and Security.* London, 2005.

Rubenstein et, al.,, William D. & Jules, Michael A. *The Palgrave Dictionary of Anglo-Jewish History.* United Kingdom, 2011.

Schwadran, Benjamin. *Middle East Oil Issues and Problems.* Massachusetts, 1977.

The US. *The US Department of Commerce, Iraq Economic Review, as part of the International Reference Services Series.* Volume 6, No, 1948.

U. S. *Department of State, Foreign Relations of the United States1948, The Near East, South Asia,* . and Africa, Part 1, Volume5, Washington, 1975.

Williamson, Daniel. *Separate Agendas Churchill, Eisenhower, and Anglo-American Relations, 1953–1955.* United Kingdom, 2006.

Wolfson et, al.,, Charles and Foster, Jogn. *Paying the Price Capital and Labor in the British Offshore Oil Industry* . United States of America, 1996.

التميمي ,عبد الرحمن جدوع سعيد .*موقف العراق الرسمي والشعبي من المواجهات العربية الإسرائيلية* .دار المعتز للنشر والتوزيع , 2017.

الجبوري ,اياد ضاري محمد .*إدارة الأزمات الدولية* .عمان :دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.2016 ,

DOI:

السامرائي ,إبراهيم عبد الطالب .*العراق البلد العربي الذي نخره السياسيون . 1914-2003*دار المعتز .2015 ,

العبودي ,عباس كاظم جابر .*مجلس العموم البريطاني ومناقشته لقضايا العراق الداخلية والخارجية .1920 – 1932*اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية.2019 ,

الموسوعة العربية العالمية .*أعمال الموسوعة* .الرياض :مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، المجلد 16، الطبعة .1999 ,2

الهاشمي ,عماد .*قراءات في التخطيط والتصميم الحضري الطرق والنمذجه النظريات والمفاهيم افاق الذكاء الاصطناعي* .مركز الكتاب الاكاديمي.2025 ,

آنشان ,لي .*تاريخ العلاقات الصينية العمانية* .مكتبة الأنجلو المصرية، ترجمة :رحاب محمود صبح وعلاء ممدوح عاكف واخرون، المجلد ,2دون تاريخ.

جبار ,عباس عطية .*العراق والقضية الفلسطينية . 1941- 1932*القدس :دار الجندي للنشر والتوزيع .2017 ,

خليل ,نوري عبد الحميد .*التاريخ السياسي لامتياز النفط في العراق .1925-1952*جامعة بغداد.1980 ,

خير الدين ,فدوى .*لا يزال لدي امل* .الرياض :مكتبة العبيكان.2015 ,

زيني ,محمد علي .*الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل* .Vol. 3 .بغداد :دار الملاك للفنون والآداب والنشر , 2008.

ظاهر ,مسعود .*لبنان الاستقلال، الصيغة والميثاق* .Vol. 3 .بيروت :دار الفارابي.2016 ,

لواء الاستقلال" .صحيفة لواء الاستقلال "*السنة الثانية*)العدد ,(349نيسان .1948

مجلة البترول" .البترول والعرب "*العدد ,1*كانون الأول .1963

نجم الدين ,نجيب .*مساهمة النفط في الاقتصاد الوطني واثره في برامج التطور الاقتصادي في العراق* .بغداد :مكتب الاعلام والنشر شركة النفط الوطنية العراقية.1974 ,

DOI: